

اكتشاف القوة الإيرانية في المفاوضات النووية مع القوى الدولية الكبرى: الإمكانات والتداعيات

أ. صليحة محمدي، أستاذة مساعدة، جامعة قلمة، باحثة بجامعة باتنة 1

mohamedi_saliha@yahoo.fr

ملخص:

تعالج هذه الدراسة المفاوضات النووية بين إيران والقوى الدولية الكبرى بالتركيز على ميزان القوة للجمهورية الإسلامية الإيرانية في الفترة التاريخية 2003-2015 مع كيفية تبنيها سياسات فعالة لاستخدام إمكاناتها في هذه المفاوضات. ويعتمد البحث على متغير القوة كمؤثر رئيسي في المفاوضات النووية وهي المحرك الأساسي لهذه المفاوضات منذ قيامها إلى غاية الوصول إلى الاتفاق فينا في 14 جويلية 2015.

الكلمات المفتاحية: البرنامج النووي الإيراني، القوة التفاوضية، استراتيجيات التفاوض الدولي.

Abstract:

This study deals with the nuclear negotiations between Iran and great international powers, focusing mainly on the balance of power of the Islamic Republic of Iran in the period 2003-2015. I examined how Iran adopted effective policies in the use of its capabilities during negotiations. My main focus was the power variable which proved to be a driving force for the negotiation process until Vienna accords has been reached on July, 14 2015.

Keywords: Iran nuclear program, power of negotiation, international negotiation strategies.

مقدمة:

تعد القوة عنصرا أساسيا في إدارة المفاوضات الدولية، باعتبارها إحدى آليات السياسة الخارجية للدول، وأبرز أدوات تحقيق الغايات والأهداف التي تتوخاها الدول من تلك السياسة. ولقد حفل التاريخ العلاقات الدولية بوقائع عديدة، برزت من خلالها أهمية القوة في تغيير مكاسب الأطراف المتفاوضة، وحسم العملية التفاوضية فيما بينهم.

وهناك رؤى كثيرة حول الإمكانيات التي تؤهل الدولة لأن تحقق أهدافها من العملية التفاوضية. بينما كانت حالة الملف النووي الإيراني موضوعا للعديد من الدراسات والبحوث نظرا للمواقف المفرطة في التشدد والتصلب التي انتهجتها إيران في المفاوضات النووية، وهذه المواقف الصلبة لديها ما يدعمها خاصة وان إيران ترى في التكنولوجيا النووية على أنها مسألة ثقة بالنفس وهيبة للدولة. ويبدو أن إيران تملك القوة الصلبة والليننة التي سعت لاستثمارها والتي -ربما وفقا لحساباتها- أن تساهم في تمديد المفاوضات لأطول وقت ممكن، وتحول دون اللجوء إلى أي عمل عسكري بصدها.

ومن هنا تأتي أهمية التركيز على مقومات قدرة إيران على التفاوض أو كقوة تدير المفاوضات النووية ببراعة وحسم، وعدم تقديم تنازلات كبيرة في ميدان تخصيب اليورانيوم. من خلال إعادة اختيار قوتها الصلبة والناعمة، ومراجعة سياساتها المتبعة في إدارة ملفها النووي.

وعلى ضوء هذه الدراسة يمكن تقديم صورة للوضع الدولي بخصوص المفاوضات بين إيران والقوى الدولية الكبرى حول برنامجها النووي وما انطوت عليه من مكاسب وخسائر للأطراف المتفاوضة. وخاصة بعد توصل إلى اتفاق تاريخي حوله. فما هي مكاسب قوة إيران في المفاوضات النووية، وكيف أثرت في المحصلة التفاوضية؟

أولا : مقومات القوة الإيرانية : القوة المرتبطة بموارد الدولة

يرى راي كلاين Ray Cline : " أن امتلاك الموارد، التي تعني : حجم وموقع البلد طبيعة الحدود والسكان، الموارد الخام، الاقتصاد، التطور التكنولوجي، القوة المالية التنوع الإثني، تجانس واستقرار وثبات العملية السياسية في اتخاذ القرار، التنوع المعنوي المعبر عنه بالروح المعنوية". (William Mark 1988,p17) سيتعين على أساس هذه الأبعاد قوة المساومة لإيران في المفاوضات حول ملفها النووي.

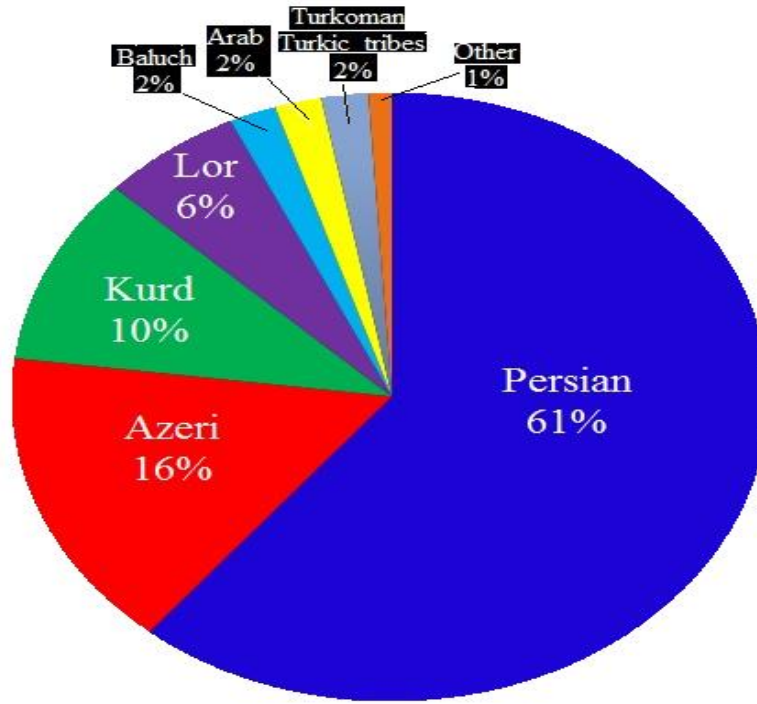
وتعتبر البيئة المادية للدول من أقدم المداخل النظرية التي ركز عليها دراسي العلاقات الدولية في تحليل ودراسة سلوكيات الدول. وفي هذا السياق يربط كل من ألفرد ماهان Alfred Mahan وهالفورد ماكيندر Halford Makinder بين العامل الجغرافي وعناصر قوة الدولة وإستراتيجيتها. (سعيد 1987، ص 20).

1. القوة الإيرانية من منظور سوسولوجي

تتسم الخريطة المجتمعية في إيران بالتشابك والتعقيد، فهي متعددة الإثنيات والأقليات، حيث تتكون الشبكة الديمغرافية الإيرانية من الفرس نحو 61% و يمثل الأذريون (16%)، والأكراد (10%)، واللور (6%)، والعرب (2%)، والتركمان (2%)، والبلوش (2%)، وأخرى (1%). (المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية 20 أكتوبر 2015، ص02).

ويتكلم حوالي 20.5% من السكان اللغة الفارسية، 20% يتحدثون الأذربيجانية و 6.1% يتكلمون الفيلانية، 5.6% يتحدثون التركية و 2% يتحدثون اللغة العربية، وهناك لغات أخرى. وحوالي 98% من الإيرانيين هم مسلمين سواء كانوا شيعة أو سنة، إضافة إلى وجود الديانات أخرى كاليهودية والمسيحية. (الطويسي، المرجع السابق)

الشكل رقم 01: التركيبة الإثنية لإيران



المصدر: إدارة البحوث والدراسات 20 أكتوبر، 2015، ص02.

2- مكان القوة الاقتصادية الإيرانية :

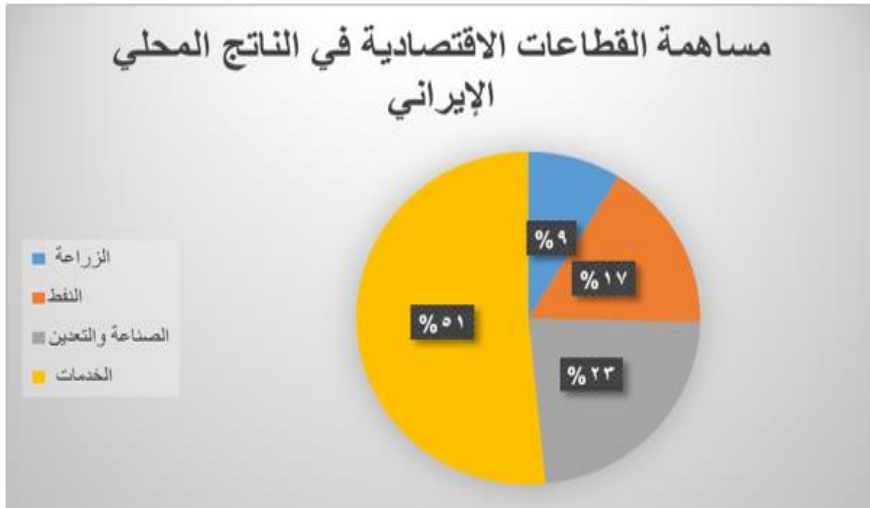
تشير المؤشرات الاقتصادية الإيرانية في الفترة 2005-2006، أنه بلغ الناتج القومي الإجمالي لها 196 مليار دولار، ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي 3600 دولار في السنة. وفي الفترة نفسها

انخفضت المخاطر الاقتصادية لإيران بعدما كانت تحتل المرتبة 79 عالمياً من حيث ارتفاع المخاطر المالية أصبحت تحتل المرتبة 39 عالمياً.

وقد ارتفع الاحتياط النقدي لإيران بمقدار 10 مليار دولار حيث وصل إلى 45 مليار دولار في سنة 2006، وانخفضت الديون الخارجية لتصل إلى 14 مليار دولار عام 2006، ارتفعت الودائع البنكية الإيرانية إلى 128 مليار دولار لدى البنوك عام 2006. كما ارتفعت الصادرات إلى 44 مليار دولار في القطاع النفطي عام 2006. (الشافعي، حماد الأربعة 17 جانفي 2008، ص ص 37-38).

وفي هذا الإطار تشير بيانات البنك المركزي أن القطاع غير النفطي (بما فيه الزراعة والصناعة والخدمات) يشكل قرابة 83% من الناتج المحلي للبلاد خلال 2013/2014. وهو ما يعكس تنوعاً أكبر في ناتج البلاد. بينما يستحوذ النفط على قرابة 17% من الناتج المحلي في العام نفسه. (المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 20 أكتوبر، 2015، ص 01).

الشكل رقم 02: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإيراني



المصدر: المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية 20 أكتوبر، 2015، ص 02.

بينما بلغت احتياطات إيران من النفط الخام في بداية عام 2015 نحو 158 مليار برميل، أي ما يقارب من 10% من احتياطي النفط الخام في العالم، أو ما يوازي 13% من احتياطات منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك). كما تمتلك إيران احتياطات هائلة من الغاز الطبيعي، إذ تقدر بنحو 1201 تريليون قدم مكعب، لتأتي في المرتبة الثانية بعد روسيا.

وبالرغم من المسارات المتعددة للعقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، ظلت إيران كأحد أهم اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط، بناتج محلي بلغ 406.3 مليار دولار في 2014 ولـيعكس المزايا المتعددة التي يحملها الاقتصاد الإيراني بدء من السوق الاستهلاكية الكبيرة (77.3 مليون نسمة عام

المرجع السابق ، ص 34).

ب- المفاعل الإيراني للبحوث الإيرانية " IR-4 " : تم إنشائه عام 2004 وهو مفاعل نووي بقوة 40 ميغاوات في أراك، وينتج كمية من ثماني إلى عشر كيلوغرام من البلوتونيوم سنويا، وهي مخصصة للأبحاث الطبية كما تعتبر مصدرا آخر لإنتاج السلاح النووي. (نزار كانون الثاني 2006).

6-1-3- بوناب " Bonab " : مركز للدراسات الطاقة النووية بهدف استغلالها في أغراض زراعية.

7-1-3 - لشقرا آباد " Lashkar Ab'ad " : محطة تجريبية لإنشاء بالليزر تأسس عام 2000 حيث أجريت تجارب لتخصيب الأورانيوم بالليزر في الفترة الممتدة ما بين أكتوبر 2002 وجانفي 2003 حيث استخدمت 22 كيلو غرام من معدن اليورانيوم الطبيعي لإنتاج اليورانيوم المخصب بنسبة تتراوح ما بين 3 - 4 % (U235 3-4 %).

8-1-3 - كاراج " Karaj " : مستودع النفايات المشعة ويشمل المعدات المفككة من لشقرا آباد والليزر لتخصيب الأورانيوم وحوالي 28 من الأورانيوم الطبيعي (Prasad and Marie Parillo, February 2006 P 05).

9-1-3 - أناراك " Anarak " : موقع تخزين النفايات .

10-1-3 - جورجان " Gorgan " : وجود إدعاءات بوجود منشأة سرية.

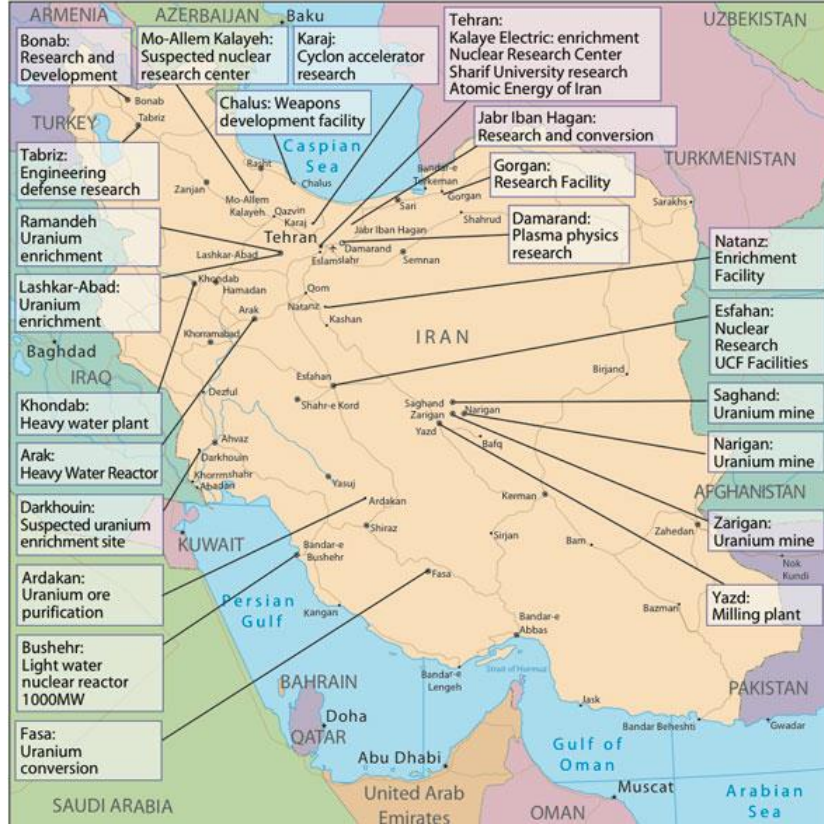
(Koch and Wolf 1998 , P 8 .)

11-1-3 - شاجند " Saghand " : هو منتج الأورانيوم.

12-1-3 - بارشين " Parchin " : مختص في البحث وتطوير وإنتاج المتفجرات والصواريخ ، وهو معزول ومنفصل من أجل ضمانته. (Prasad and Marie Parillo, Op.cit, p 09)

13-1-3 - معالم كالاية " Malam kaleyah " مفاعله النووي من تصميم الصين، وهو يعمل بقوة 40 ميغاوات. (مساعد أفريل 2002).

الخريطة رقم 01 : مواقع المفاعلات والمراكز النووية الإيرانية



المصدر :

<http://static4.businessinsider.com/image/4c0fbc3a7f8b9ad818640100/iran-nuclear-map.jpg>

2-3- التقنية النووية الإيرانية

1-2-3- الإنشاء بالليزر : أنشأت إيران في عام 1975 مختبر يحتوي على جهازين لدراسة سلوكيات القياس الطيفي لمعدن اليورانيوم. وفي عام 1991 أنشأ مختبر الليزر يتألف من مختبر الفصل بواسطة الليزر ومختبر الفصل الشامل. (الوكالة الدولية للطاقة الذرية 15 نوفمبر 2007 ، ص 02).

2-3-2- تحويل اليورانيوم : قد تم إنتاج ما يقرب 11 طن من اليورانيوم على شكل سادس فلوريد اليورانيوم خلال الفترة الممتدة ما بين 3 فيفري 2008 - 13 ماي 2008. (الوكالة الدولية للطاقة الذرية 26 ماي 2008 ، ص 03).

3-2-3- تكنولوجيا أجهزة الطرد المركزي :

"اكتشاف القوة الإيرانية في المفاوضات النووية مع القوى الدولية الكبرى" أ. صليحة محمدي

تشير الإحصائيات أن إيران اقتنت حوالي 500 مجموعة طائرات مركزية من طراز " P-1 " في منتصف التسعينات القرن الماضي. (الوكالة الدولية للطاقة الذرية 21 نوفمبر 2005، ص 3 ، 4).

4-2-3- فصل البلوتونيوم : بدأت إيران تجاربها الخاصة بفصل البلوتونيوم في عام 1987 واكتملت في عام 1993.

3-3- الصواريخ الباليستية الإيرانية

تشكل الصواريخ الباليستية تحديا استراتيجيا بالغ الأهمية في عالم التسليح والتسابق على بسط النفوذ والهيمنة الإستراتيجية. ولهذا تسعى إيران في عام 1991 إلى إنتاج سلسلة من صواريخ ذات المدى البعيد، ويمكن عرض أهم الصواريخ الإيرانية كالآتي :

3-3-1- الصاروخ " CSS 8 " : لقد استوردت إيران حوالي 200 صاروخ من هذا النوع من الصين في أواخر علم 1989. (Lennox , January 2002, P, 49).

3-3-2- الصاروخ شهاب 1 : وهو نسخة متطورة من الصاروخ السوفيتي " سكود بي E 17 " من صنع كوريا الشمالية، وزدت به إيران عام 1985، ويعتمد هذا الصاروخ على الوقود السائل. ويصل مداه إلى 300 كلم ويحمل رأسا حريبيا تزن حوالي 1000 كلف أما طوله فيبلغ 11متر وقطره 0.88 متر ووزنه 5.860 كلف وحسب تقارير 2006 فإن إيران تملك ما بين 250 إلى 300 من هذا الصاروخ. (Cordesman and AlRodhan April 17 2006, P6

3-3-3- الصاروخ شهاب 2 : يصل مداه 500 كلم ويحمل رأسا حريبيا تزن ما بين 700 و 989 كلف، ويبلغ طوله 11 متر وقطره 0.885 ووزنه 6.500 كلف. (Ibid, P 07).

3-3-4- الصاروخ شهاب 3 : ظهر في ديسمبر 1998، يعتمد على تكنولوجيا الصاروخ الصيني (م-11). وتشير التقديرات أن إيران أنتجت حتى سنة 2004 حوالي 150 صاروخ شهاب 3. (سويلم أبريل 2004 ، ص 240).

3-3-5- الصاروخ شهاب 4 : هذا الصاروخ هو نسخة مطورة من الصاروخ الكوري الشمالي Taepo- 1 Dong " الذي يعتمد على تكنولوجيا الصاروخ الروسي " SS-4 " ويصل طوله 25 متر وقطره 1.3 متر وقدرة حمولته تزن حوالي 22.000 كلف. (Cordesman and AlRodhan,op ,cit, p 14).

3-3-6- الصاروخ شهاب 5 : يصل مداه إلى 5000 كلم، ووزنه رأسه الحربية نحو 1000 كلف. (سويلم ، المرجع السابق، ص 241).

3-3-7- الصاروخان غدر 101 وغدر 110 : وهو صورة طبق الأصل للصاروخ الباكستاني " شاهين 1 و 2

3-3-8- الصاروخ " KH- 55 " : وهو صاروخ أوكراني يعتمد على تكنولوجيا السوفيتية "AS-15 Kent " و في سنة 2001 تحصلت إيران على 12 صاروخ من هذا النوع. (Cordesman and Kleiber 2007,P17)

3-3-9- الصاروخ IRS: هو نسخة من الصاروخ الصيني "M-18" حصلت لإيران عليه عام 2005. (ibid,P135.)

ثانيا : إيران والتوظيف الفعال لمصادر القوة التفاوضية

1- توظيف النفط كورقة ضغط في المفاوضات النووية

باشرت إيران مفاوضاتها مع القوى الدولية في ظل امتلاكها احتياطات طبيعية ضخمة من النفط والغاز، حيث تحتل إيران المرتبة الثالثة عالميا في تصدير النفط، وهي لها وزن ثقيل على مستوى منظمة أوبك، وتستقطب العديد من فرص الاستثمار. فإن امتلاك هذه الموارد الطبيعية يمنح بلا شك قوة ونفوذاً يتناسبان طرديا مع حاجة الآخرين لاقتنائها. (هاورد، ترجمة سعد الدين 2007، ص 17).

ويرتكز الطرف الإيراني على ورقة النفط كبعد من أبعاد القوة المرتبطة بالموارد الكلية لاسيما في الوقت الذي عرفت فيه ارتفاع سعر البرميل النفط إلى 93 دولارا في الولايات المتحدة الأمريكية في بداية شهر أكتوبر عام 2007. (تقي الدين 31 أكتوبر 2007، ص 17).

وفي هذا السياق، أقدمت إيران على عقد اتفاقيات تجارية مع الدول صاحبة الفيتو، فعلى سبيل المثال وقعت مع الصين وروسيا عقودا كبيرة لتوريد النفط والغاز. ويبرهن الطرف الإيراني كثيرا على دور الصين وبالأخص روسيا في إعاقه فرض إجراءات قاسية ضد طهران. (مجموعة الباحثين، ترجمة، أبو هديبه، مرجع سابق، ص 79).

وقد توصلت كل من طهران وروسيا إلى توقيع اتفاقا في فيفري 2005 يقضي بإعادة إيران للوقود الناشئ عن أنشطة مفاعل بوشهر إلى روسيا، من شأنه أن يقلص من فرصة إيران في تطوير قدرات نووية عسكرية، ويزيل الشكوك حول النوايا الإيرانية. (Zammit Borda 2005, p 8).

وقد أعرب الرئيس الصيني هو جينتاو عن رغبته في تطوير التبادل والتعاون مع إيران في المجالات كافة. وفي عام 2006 أصبحت إيران المزود الرئيسي للصين بالنفط وتمدها بحوالي 14% من وارداتها النفطية أي 447.300 برميل يوميا. (هاورد، ترجمة سعد الدين، المرجع السابق، ص 131).

في المقابل صرح وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف "Sergei Lavrov" في 16 تشرين الأول 2005: " أنه لا يوجد بلد يستطيع إجبار روسيا على التخلي عن التزاماتها النووية تجاه طهران، وأن لإيران حق الدول الأخرى لتطوير طاقة نووية سلمية." (المرجع نفسه، ص 159).

2- استثمار القيم والمعايير في تعبئة الجماهير لصالح القضية النووية

لقد اعتمد الطرف الإيراني في المفاوضات النووية على مسألة الكرامة كبعد من أبعاد القوة المرتبطة بالموارد الكلية، بغرض مواجهة الضغوطات الدولية. ويظهر ذلك من تصريح الرئيس السابق أحمددي نجاد الذي قال: " إننا لن نستسلم للقرارات غير القانونية، لكي يعرف الجميع خصوصا تلك الحكومات التي لا تطبق العدالة، والتي تنطوي فطرتها عن السلام على إخضاع الأمم، أنهم يستخدمون الخداع كأداة إن بلادنا لم تفقد كبريائها وإحساسها بالعدالة، ونحن منطقيون ونحترم القوانين الدولية ولكننا لم نستسلم للقرارات غير الشرعية ولإرادة تلك القوى التي ترغب في أن تدوس حقوقنا... هذا مبدأ

غير قابل للمساومة" (مجيد الموسوي 2006، ص 129). وقد صرح رافسنجاني في هذا الشأن قائلا: "إنهم يقولون لنا بوضوح شديد إننا ينبغي ألا نمتلك تكنولوجيا نووية، ونحن بدورنا نخبرهم بأننا لن نتخلى عن حق الشعب ولن نرضخ للتهريب". (توشبين 2007، ص 76).

ورغم تعدد العرقيات والاثنيات في إيران، إلا أنها دخلت المفاوضات بجمية داخلية متماسكة، حيث يحظى البرنامج النووي بإجماع قومي، ووجود تماسك وتجانس بين مختلف العصب المشاركة في صياغة السياسات الإيرانية، الأمر الذي جعل الطرف الإيراني يتبنى إستراتيجية اليد المشدودة في المفاوضات النووية مع القوى الدولية الكبرى.

3- توظيف المكون الجغرافي : الربط بين القضية النووية والقضايا الإقليمية

لقد لجأ الطرف الإيراني في ظل المستجدات الإستراتيجية التي أفرزتها الظروف الإقليمية إلى اعتماد إستراتيجية ربط القضايا Issue linkages في مفاوضات النووية، حيث أصر الطرف الإيراني على دخول مسار تفاوضي متعدد المسارات ليضم ملفات إقليمية ساخنة كالصراع العربي الصهيوني والأزمة في العراق وأفغانستان والأمن الإقليمي وملفات عالقة منذ عشرات السنين في إطار العلاقات الأمريكية- الإيرانية. (موسوي ربيع 2010، ص 05).

وعندما اشتد الضغط الغربي على إيران بسبب برنامجها النووي، قامت بإعطاء الإشارة للفصائل المقاومة الأفغانستانية بزيادة أعمالهم ضد قوات التحالف الغربي، مما زاد من صعوبة الوضع في أفغانستان، ومن هنا أدركت واشنطن أن إيران لديها القدرة على المساعدة على ضبط الأوضاع هناك وتهدئتها، وأنها ستكون فاعلا مهما في أي ترتيبات مقبلة متعلقة بأفغانستان. (شعبان شريف جويلية 2009).

وهكذا أصبحت الأوضاع الإقليمية المتأزمة ورقة ضغط بيد إيران يمكن استخدامها في نقل الصراع معها حول الملف النووي إلى صراع مع الفصائل وحركات المقاومة في فلسطين ولبنان والعراق، أفغانستان، وبتالي فرض واقع جديد أمام الإدارة الأمريكية، إذ لم تعقد واشنطن مع طهران صفقة تعترف بحقها في تخصيب اليورانيوم.

رابعا : انعكاس مؤشرات القوة الإيرانية على محصلة العملية التفاوضية النووية في الفترة 2003-2015

1 – تفاعل إيران مع تدابير بناء الثقة – 2003-2004

بدأت أزمة الملف النووي الإيراني في منتصف صيف 2002 باكتشاف منشأتين لتخصيب اليورانيوم في ناتانز ومحطة إنتاج الماء الثقيل في أراك، وبناء على هذه المعلومات قدم البرادعي المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريرا له عن الحالة الإيرانية إلى مجلس أمناء الوكالة في جوان 2003، والتي أشار فيها إلى أن إيران خالفت اتفاقية الضمانات، وكما أثير في هذا التقرير مسألة توقيع إيران على البروتوكول الإضافي لمعاهدة منع انتشار النووي. (إبراهيم محمود 2005، ص 168).

وكنيجة لما يملكه الطرف الإيراني من متغيرات القوة جعلته يدخل المفاوضات النووية كطرف قوي باستعمال مختلف التكتيكات والإستراتيجيات، حيث أعلنت الخارجية الإيرانية أنها لن توقع على البروتوكول الإضافي إلا إذا رفع الحضر المفروض على إيران والمتعلق باستيراد التكنولوجيا النووية الغربية السلمية. فأصدر مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بفيينا قرار يمنح إيران مهلة حتى 31 أكتوبر 2003 لكي تثبت خلال هذه الفترة أنها ليس لديها برنامج نووي سري. (سعيد أبو عامود أكتوبر 2003).

وفي هذا السياق جاء رد ممثل إيران لدى الوكالة الدولية علي أكبر صالح، الذي أرفد قائلا: "لا يمكنكم فرض مهلة على دولة ذات سيادة، وفي هذه الحالة لم يكن أمامنا خيار سوى إجراء مراجعة عميقة لمستوى علاقتنا ومداه مع الوكالة الدولية من جراء هذا القرار... لقد تقدمت المجموعة الغربية في مجلس الحكام، بما ينسجم وأهدافها السياسية، بطلبات غير مشروعة وغير قانونية وغير عملية من وجهة نظر إيران".

وفي ظل تصلب الموقف الإيراني برزت الحاجة إلى الضغط عليها لحملها على التجاوب مع المتطلبات التي وضعتها الوكالة الدولية. وفي هذا السياق جاء تحذير المجلس الأوروبي لإيران من أن الروابط التجارية المربحة ستعرض للخطر في حالة فشل تعاون إيران مع الوكالة الدولية. (ريتر 2007، ص ص 143-144).

وقد تفتن الطرف الإيراني أنه يواجه أزمة ثقة مع المجتمع الدولي فيما يتعلق ببرنامجها النووي، فقرر الدخول في مفاوضات مع دول الترويكا الأوروبية، والتي أضفت إلى توقيع اتفاق طهران في 21 أكتوبر 2003. حيث أعرب الطرف الإيراني في هذا اتفاق عن قبوله التوقيع على البروتوكول الإضافي وتعليق كافة الأنشطة المتعلقة بتخصيب اليورانيوم ومعالجته طوعيا على الشكل الذي حددته الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ووقعت إيران على البروتوكول رسميا في 18 ديسمبر 2003 في مقر الوكالة بفيينا. (Sauer 21-23 September 2006, p 09)

غير أن الشكوك الدولية استمرت تجاه نوايا إيران في إيقاف تخصيب اليورانيوم. فكان البديل بالنسبة للترويكا الأوروبية هو قيام مفاوضات ماثونية مع الطرف الإيراني. وتم فيها توصل الطرفان إلى عقد اتفاق في باريس في 15 نوفمبر 2004، وتضمن هذا الاتفاق مجموعة من الحوافز الاقتصادية والتكنولوجية التي قدمتها الترويكا الأوروبية للطرف الإيراني مقابل تخليه عن أنشطته النووية. (بيلز جوان 2006، ص 28).

2- صعود المحافظين في إيران والمفاوضات النووية: نجاح التخصيب وفرض العقوبات 2005-2012

شهدت الأزمة تصاعدا محتمدا في عام 2005 مع وصول الرئيس أحمد نجاد للحكم، حيث تمسك التيار المحافظين في إيران بحق الدولة في تخصيب اليورانيوم فأعلن عن استئناف عملية تخصيب اليورانيوم في منشأة أصفهان في أوت 2005. فدخلت المفاوضات النووية الإيرانية مرحلة جديدة مع القوى الدولية 1+5 (الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، بريطانيا، روسيا والصين زائد ألمانيا) والتي قدمت مجموعة من الحوافز لإيران اشتملت على حوافز أمنية واقتصادية في حال موافقة

إيران على وقف تخصيب اليورانيوم، لكن إيران رفضت هذا العرض، فأعلنت في جانفي عام 2006 استأنفها برنامج تخصيب اليورانيوم. ودعت دول الترويكا الأوروبية لاجتماع طارئ للوكالة الدولية للطاقة الذرية يمكن له أن يحيل طهران إلى الأمم المتحدة من أجل فرض عقوبات تأديبية عليها. (هاورد، مرجع سابق، ص 127).

ولما كان لعامل الطاقة دور محوري في هذه المفاوضات حدث شروخ في الموقف الأوروبي ويتضح ذلك من خلال ما جاء في تصريح نائب وزير الخارجية الألماني جيرنوت إرلر لصحيفة إنفوراديو في برلين قائلا: " أن تطبيق العقوبات التجارية يعتبر طريقا خطيرة يمكن لها أن تؤذيها أكثر من الجانب الآخر". (المرجع نفسه، ص 96).

غير أنه نفذ فيما بعد التهديد بإحالة القضية النووية الإيرانية إلى مجلس، فصدر قراره رقم 1737 في ديسمبر 2006 والقاضي بفرض عقوبات على إيران تحضر واردات وصادرات المواد الخطرة، والتكنولوجيا المتعلقة بتخصيب اليورانيوم وإعادة المعالجة والمفاعلات التي تعمل بالماء الثقيل، بالإضافة إلى أنظمة الصواريخ الحاملة للرؤوس. (بكير ماي 2010، ص 07).

كما أصدر مجلس الأمن قرار ثاني رقم 1737 مارس 2007، تضمن فرض حظر على صادرات السلاح الإيراني وتجميد أصول الأفراد المتورطين بدعم البرنامج النووي الإيراني أو الأنشطة الحساسة المتعلقة به. (قرار مجلس الأمن رقم 1747 24 مارس 2007، ص 1.2...5). وأيضا تم تمرير قرار أممي ثالث رقم 1803 في مارس 2008، الذي تضمن منع شخصيات جديدة إيرانية ذات الصلة بالملف النووي الإيراني من السفر على خارج البلاد وتجميد حساباتها وبعضها والسماح بتفتيش السفن والطائرات المتوجهة من وإلى إيران في حالة وجود حمولة ذات صلة بالقدرات النووية والصاروخية الإيرانية ومنع تصدير مواد ذات الاستخدام المزدوج في المرافق النووية إلى إيران. (موسوي شتاء- ربيع 2008، ص 5، 6).

وفي سنة 2008 تجاوزت المفاوضات الإيرانية الغربية دول الترويكا الأوروبية لتأخذ إطارا جديدا، وذلك عندما قررت إيران ومجموعة الدولية السادسة (الدول الخمس صاحبة الفيتو + ألمانيا) استئناف المفاوضات، غير أنها توقفت في سنة 2009، ثم استؤنفت في سبتمبر 2010، ثم عادت وتعثرت بسبب رفض إيران تخصيب اليورانيوم عند نسبة 20%. (زهرة محمد عطا، 2015- ص 59). وهو ما أثار شكوكا دولية حول ماهية دوافع البرنامج النووي الإيراني. فأصدر مجلس الأمن قرار آخر رقم 1929 في 9 جوان 2010 يقضي بفرض عقوبات على البنوك الإيرانية الجديدة في الخارج إذا ما أشتبه في علاقته مع البرنامج النووي أو الصاروخية الإيرانية إلى جانب مراقبة التحويلات مع أي بنك إيراني بما في ذلك البنك المركزي. (نشرة أخبار الساعة، العدد 4364، 13 جوان 2010، ص 06).

وفي السياق نفسه، فرض الاتحاد الأوروبي في 23 جانفي 2012 حظرا فوريا على جميع العقود الجديدة لاستيراد وشراء ونقل البترول الإيراني الخام ومنتجات البترول. (الجزيرة. نت 11-12-2014). لكن وبالرغم من فرض العقوبات والحظر الأوروبي على إيران، استمرت المفاوضات النووية بمحطات متعددة، تفر أغلب جولاتها بحق إيران في تخصيب، وذلك بالالتزام ها بالحدود التي تسمح بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في مقبل حوافز اقتصادية يجري التفاوض بشأنها.

3- عودة التيار الإصلاحى والمفاوضات النووية : من الاتفاق المرحلى إلى الاتفاق التاريخى-2013-2015

إن اعتلاء الإصلاحى حسن روحانى سدت الحكم فى إيران فى صيف 2013، و نقل الملف النووى من مجلس الأعلى للأمن القومى إلى وزارة الخارجية، فأدى ذلك إلى مباشرة مفاوضات النووية عبر عدة جولات فى نيويورك وفى جنيف، وكانت آخرتها جولة جنيف فى 20-23 نوفمبر 2013 والتي تم خلالها الإعلان عن اتفاق مرحلى يمتد لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد بموافقة الطرفين، حيث التزمت بموجبه إيران بتعهدات تقليص أنشطتها النووية وعدم تشيد أي منشآت نووية جديدة خاصة بتخصيب اليورانيوم وعدم تطوير منشآت إنتاج الوقود النووى، وبعدم ممارسة نشاطات التخصيب بنسبة تفوق 5%، وقبول المزيد من عمليات الرقابة الدولية الدقيقة على أنشطتها النووية. فى المقابل، تلتزم مجموعة الدول (5+1) بتخفيض العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران مع الإبقاء على غالبية العقوبات على قطاعات النفط والمال والمصارف. وبموجب ذلك، تفرج الدول الغربية عن نحو 07 مليارات دولار من الأموال الإيرانية المجمدة فى الغرب. (المركز العربى للأبحاث ودراسات السياسات 28نوقمبر 2013).

وبعد هذا الاتفاق، تواصلت مسيرة المفاوضات بين إيران والمجموعة الدولية السادسة، حيث توجت فى نهاية المطاف بالتوصل إلى اتفاق نهائى حول البرنامج النووى الإيرانى فى 14 جويلية 2015. وتضمن هذا الاتفاق تقييد البرنامج النووى الإيرانى من خلال وضع قيودا عليه، وتعزيز الإجراءات والضمانات الرقابية الصارمة على الأنشطة والمنشآت النووية الإيرانية، مقابل رفع العقوبات الاقتصادية والمصرفية عن إيران بعد التأكد من وفائها بالتزاماتها بموجب الاتفاق. (المركز العربى للأبحاث ودراسات السياسات جويلية 2015، ص 01).

ومن خلال قراءة لهذا الاتفاق تبين لنا أنه قام على تنازلات متبادلة، وبالتالى حقق مكاسب متساوية للطرفين الإيرانى والغربى، حيث انهار بموجبه نظام العقوبات المفروضة على إيران مما سيسمح لإيران بإعادة إنعاش اقتصادها وتحقيق التنمية، وكذلك الاعتراف بحقها فى تخصيب اليورانيوم المقيد على أرضها، علاوة على ذلك أدى هذا الاتفاق إلى انتفاء خطر التهديد والتلويح بالخيار العسكرى من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل خاصة ضد إيران. وفى المقابل، تمكنت القوى الدولية الغربية من تقليص قدرات إيران النووية وتقييد تطور البرنامج النووى وكذلك وضعه تحت رقابة دولية الصارمة.

خاتمة:

يشير استقراء سير المفاوضات بين إيران والقوة الدولية الكبرى حول البرنامج النووى خلال الفترة من 2003-2015 إلى مرتكزات القوة التي مكنت الطرف الإيرانى من قدرة التفاوضية العالية مكنته من الوصول إلى إطالة أمد المفاوضات وإبرام العديد من الاتفاقيات تقضى بمنح إيران امتيازات مقابل وقف أنشطة تخصيب اليورانيوم.

ويمكن تحديد مصادر قوة إيران فى المفاوضات النووية فى أربعة أبعاد:

- البعد الأول: تتمتع إيران بوقع إستراتيجي، فهي نقطة اتصال بين ثلاث مجالات أسيوية (غرب آسيا ووسط آسيا وجنوب آسيا)، فضلا عن ذلك لما تتمتع به هذه المنطقة من مزايا إستراتيجية شاملة لوقوعها على طريق موارد التجارة الدولية والثروات النفطية. علاوة على ذلك يتميز إقليم الشرق الأوسط بعدم الاستقرار، حيث تستخدم إيران مختلف قضاياها كأوراق ضغط في المفاوضات حول برنامجها النووي.
 - البعد الثاني: تملك إيران الموارد الاقتصادية الكبيرة والمتنوعة، ولديها احتياطات نفطية ضخمة، مما جعل القوى الدولية الكبرى تنقسم في مواقفها تجاه الملف النووي الإيراني.
 - البعد الثالث: تملك إيران كتلة بشرية ضخمة وراث ثقافي وحضاري. فضلا عن قطاعه قطاع واسع من الإيرانيين بحقهم في امتلاك الطاقة النووية بل وحتى التسليح النووي وإن كان لدى شريحة أقل.
 - البعد الرابع: تملك إيران منظومة صاروخية متطورة وقوة عسكرية تقليدية وقدرة نووية، حتى وإن كانت الأخيرة لم تصل بعد إلى القدرة الكاملة على تصنيع سلاح نووي.
- وتستخدم إيران لمصادر قوتها بفاعلية وفي حدود تمكّنها من تحقيق أهدافها من المفاوضات النووية بدون تورط في نزاع مسلح مع الغرب. لكن وإذا كان امتلاك إيران للقوة الصلبة والليننة مؤشرا على درجة نجاح الطرف الإيراني في التعامل مع القضية النووية، فإن هناك تراجع في دور متغير القوة في المفاوضات خلال الفترة 2006-2010 وهي الفترة التي عرفت إحالة الملف النووي الإيراني على مجلس الأمن، الذي أصدر في حقه سلسلة من القرارات تقضي بفرض عقوبات اقتصادية وحظر على إيران.
- ورغم الضغوطات الدولية والعقوبات الاقتصادية علي إيران، إلا أن الاتجاه العام لإدارة أزمتهما مع المجتمع الدولي يشير إلى أنها تسير نحو تحقيق مكاسبها من العملية التفاوضية، فتوصل إيران إلى اتفاق نووي مع المجموعة (5+1) في 14 جويلية 2015 مؤشرا على مدى نجاح الطرف الإيراني في إدارة متغيرات قوته، وتحقيق الكثير من المكاسب، فستظل إيران تعمل على تطوير تكنولوجيا الطاقة النووية وما يرتبط بها من القدرة على تصنيع السلاح النووي، وكذلك سيساهم رفع العقوبات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتعزيز الاستقرار داخل إيران.

قائمة المراجع :

الكتب :

1. ريتز، س (2007)، استهداف إيران. (ط. 1). (الأيوبي، أ. مترجم) لبنان: الدار العربية للعلوم الناشرين .
2. شاهرام، ت (2007). طموحات إيران النووية. (شبحا، ب، مترجم لبنان: الدار العربية للعلوم الناشرين .
3. عبد المنعم، س. (1987). العرب و دول الجوار الجغرافي، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
4. عطا، م ز (2015)، البرنامج النووي الإيراني. لبنان: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
5. الموسوي، ض م (2006). السلاءات الثلاث: الفرنسية الهولندية للدستور الأوروبي و الإيراني للتيار الإصلاحي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية .
6. مجموعة من الباحثين. (2006). إسرائيل و المشروع النووي الإيراني. (ط. 1). (أبو هديبة، أ. مترجم)، بيروت: مركز الدراسات الفلسطينية .

7. محمود، أ (2005)، البرنامج النووي الإيراني آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد. مصر: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية.
8. هاورد، ر، (2007). نفط إيران، (ط.1) (سعد الدين، م، مترجم)، لبنان: الدار العربية للعلوم الناشرين
- الدوريات والمقالات:**
1. راليسون ج. كي. ب (جوان 2006)، الأوروبيون يكافحون الانتشار النووي. مجلة المستقبل العربي (328).
- 2- افتخاري، أ (جانفي 2003) أسلحة الدمار الشامل والتوجه الأمريكي، مجلة مختارات إيرانية 4 (30).
- 3- إدارة البحوث والدراسات. (20 أكتوبر، 2015). القوى الاقتصادية في المجتمع الإيراني، ملفات بحثية. مصر: المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية.
- 4- إدارة البحوث والدراسات. (20 أكتوبر، 2015). القوى الداخلية في المجتمع الإيراني: المحور الثالث: القوى الاجتماعية. مصر: المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية.
- 5- بكير، ع. (ماي 2010). الحسابات المعقدة للعقوبات المحتملة على إيران. قطر: مركز الجزيرة للدراسات.
- 6- تقي الدين، ر. (31 أكتوبر 2007). سعر النفط و حتمية الضربة العسكرية لإيران، نشرة التحليل السياسي و الاقتصادي و الإعلامي. مملكة البحرين: مركز البحرين للدراسات والبحوث
- 7- سريع القلم، م. (ماي 2002). الأمن القومي الإيراني. المستقبل العربي (279).
- 8- سويلم، ح (أفريل 2004). التطور المستقبلي لبرنامج الصواريخ الإيرانية. مجلة السياسة الدولية 39 (156)
- 9- الشافعي، ن، مدحت، ح. (الأربعاء 17 جانفي 2008). محاضرة قدمت في الندوة بعنوان: " الأبعاد الاقتصادية " السياسة إيران الإقليمية. الإمارات العربية المتحدة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية.
- 10- قراءة في الموقف الإيراني من عقوبات مجلس الأمن (13 جوان 2010). الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. نشرة أخبار الساعة (4364).
- 11- المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات (جويلية 2015)، قراءة في الاتفاق النووي الإيراني: خطوة أولى في مسيرة إعادة تأهيل إيرانية طويلة.
- 12- موسوي، س ح (ربيع 2010). مفتاح العلاقات الإيرانية - الأمريكية. مجلة الشرق الأوسط (153).
- 13- موسوي، س ح (شتاء- ربيع 2008). انطباعات خاطئان حول البرنامج النووي الإيراني. مجلة الشؤون الأوسط (128).
- القرارات والتقارير:**
- 1- قرار مجلس الأمن رقم 1747 (2007) (24 مارس 2007). منظمة الأمم المتحدة.
- 2- الوكالة الدولية للطاقة الذرية (15 نوفمبر 2007). لتقرير المدير العام رقم 58. Gov. 2007. فينا: الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- 3- الوكالة الدولية للطاقة الذرية (26 ماي 2008)، التقرير المدير العام رقم 15. Gov. 2008. فينا: الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- 4- الوكالة الدولية للطاقة الذرية (21 نوفمبر 2005)، لتقرير المدير العام رقم 87. Gov. 2005. فينا: الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- المقالات في الانترنت:**
- 1- أزمت الشرق الأوسط تعزز نفوذ إيران (10 أكتوبر 2009)، تقرير واشنطن (230). تم تصفح المقال في 14-10-2009 على الرابط: <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=1394&pagenum=2>
- 2- أبو عامود، م س (أكتوبر 2003). الملف النووي الإيراني: قضايا وملاحظات، مجلة مختارات إيرانية 4 (39). تم تصفح المقال في 22-07-2010 على الرابط: <http://acpss.ahram.org/DE/Ahram/2001/1/1/C2RN47.HTM>

- 3- الجزيرة.نت، سجل العقوبات الدولية ضد إيران. تم تصفح الموقع 11-12-2014 على الرابط التالي :
<http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/1/23>
- 4- شعبان، ش، م (جويلية2009). في ظل إدارة أوباما: السياسة الأمريكية تجاه إيران ... إلى أين؟! مختارات إيرانية، تم تصفح الموقع في 03 اوت 2009 على الرابط التالي : <http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/CIRN99.HTM>
- 5- شفيق، م. الصراع الأمريكي الإيراني. تم تصفح الموقع في 30-11-2010 على الرابط :
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/18AF8825-41BD-A23F7700FC7C.HTM> .
- 6- الطويسي، ب. أسئلة التغيير من الإيديولوجية إلى الدولة. تم تصفح المقال في 28-12-2005 على الرابط التالي :
<http://www.Aljazeera.net/in depth/ iran-file/2005 / 5-5-19-1Hdml>.
- 7- مساعد، ك. (أفريل 2002)، القدرات النووية الإيرانية و المخاوف الإسرائيلية و الأمريكية . مجلة الدفاع الوطني (02) . تم تصفح المقال في 18-09-2009. على الرابط التالي : <http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=100981987>
- 8- نزار، ع. ق. (كانون الثاني 2006) . الخطر النووي الإيراني حقيقة أم وهم ؟ السيناريو العسكري الإسرائيلي لضرب إيران . الدفاع الوطني (55). تم تصفح المقال في 14 جويلية 2008 على الرابط :
<http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=10098>
- 9- وحدة تحليل السياسات، الاتفاق النووي: خطوة أولى في مسيرة إعادة تأهيل إيرانية طويلة(28نوفمبر 2013). المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات. تم تصفح الموقع في 09 – 10 – 2014 على الرابط التالي:
<http://www.dohainstitute.org/release/5bf7537d-47b1-4f28-8e29-11baf42842a4>

المراجع باللغة الأجنبية

a. Books:

- 1- Willim Mark, H(1988), **Power and tactics in international negotiation**: how weak nations bargain with strong nations. Baltimore and London : the john Hopkins University Press, ,
- 2- Zammit, B A, (2005). **The Iranian nuclear issue and EU3 negotiations**. UN University for Peace.

b. Periodicals:

- 1- Cordesman. A H and AlRodhan .k . (April 17 2006), **Iranian Nuclear Weapons**, Washington DC: Center for Strategic and International Studies.,
- 2- Cordesman. A H , Kleiber. M (2007.) Iran's military forces and warfighting capabilities, The threat in the Northern Gulf. Washington DC: Center for Strategic and International Studies.
- 3- Hassan. H D. (August 9 2007),**Iranian Nuclear sites**, Report for Gangers ,Order code R522531, Updated
- 4- Koch, A, Wolf, J. (1998) . **Iran's Nuclear Facilities** : a Profile .USA : The Center for Nonproliferation Studies.
- 5 -Lennox.D, Jane's (January2002)**Strategic Weapons Systems**, Jane's Information Group(Issue 37.)
- 6-Prasad.R.Parillo.JM. (February2006)**Iran's Programs to Produce Plutonium and Enriched Uranium** Washington DC ,Camegie Fact Sheet.
- 7-Sauer,T (21-23 September 2006)**Coercive diplomacy by the EU. Case-study: the Iranian nuclear weapons crisis** , ECPR Standing Group on the EU, Third Pan-European Conference on EU Politics, , Istanbul .